الشارح ومع اولى مقصورا اى عند غير بنى تميم ممن يوافقهم في القصر
كقيس واسد وربيعة كما في التصريح فلا يخالف القصر لغة
بنى تميم وهم لا ياتون باللام وفي شرح التوضيح للشارح ان بنى
تميم ياتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر
قوله او معه او للتخيير بالنسبة الى المفرد واولى المقصور
والتنويع اسم الاشارة بالنسبة الى المثنى واولا الممدود ومع
غيرهما وظاهر عبارة الشارح انها للتنويع خلاف الغرب فافهم قوله
بلا مع المفرد مطلقا اى مذكرا او مونثا على ما علم مما مر وهذه
اللام لتاكيد بعد المشار اليه على ما يناسب مذهب المص
وقيل لبعد المشار اليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة
س واصلها السكون وكسرت للتخلص من التقا الساكنين
او للفرق بينها وبين لام الجر فيؤخذ لذ لكن تارة يبقى
سكونها وتحذف اليا او الالف قبلها للتخلص من التقاء
الساكنين كما في تلك بكسر التا وتلك بفتحها وتارة تبقى اليا
او الالف قبلها وتحرك هي بالكسر كما مر في تيلك وتالك وذلك
قوله واللام مبتدا خبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف
لدلالة خبر المبتدا عليه وما اشار اليه الشارح تبعا للمكودى
من ان ممتنعة خبر مبتدا محذوف مع الفا والجملة جواب
الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا ممنوع كما تقدم
بيانه في قول المص والامر ان لم يك للنون محل الخ كذا
قال البعض وهو مبنى على ما ذكره هناك من الضابط
وقد اسلفنا هناك ان صاحب المغنى جوز الوجهين
في قول ابن معطى اللفظ ان يفد هو الكلام وان ذلك

الضابط

١٤٥

الضابط محمول على الشبهة ولعرفه قوله وها ذا ائدن وها تا ئدن
وهولائك اى على الاصح عند ابى حيان وغيره وقيل لا يجمع بين
الكاف وها التنبيه في مثنى او جمع وعليه المص في شرح التسهيل
والقولان ذكرهما في الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على
تمثيل الشارح بالامثلة الثلاثة الاخيرة قوله لكن هذا التالى
قليل اى لان المخاطب ربما لا يبصر المتوسط او البعيد فلا
يصح ان ينبه عليه اذ لا ينبه احد ليرى ما ليس بمرئى له
ولهذا لا يجامع اللام التى لاقصى البعد قاله في شرح الجامع
قوله بنى غبرا قيل اراد بهم اللصوص وقيل الفقرا او الصعاليك
وقيل الاضياف وقيل اهل الارض لان الغبرا اسم للارض
واهل عطف على الضمير المرفوع في لا ينكرونني وقد وقع
الفصل بالمفعول والطراف بكسر الطا المهملة البيت من الادم
واراد باهل الطراف الاغنيا قاله العينى قوله وبهنا الى اخره
تقديم المعمول المفيد لحصر الاشارة الى المكان في هذه الالفاظ
انما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فانه من هذه الحيثية
لا يشار اليه الا بها فلا ينافي صلاحية اسما الاشارة المتقدمة
لكل مشار اليه ولو مكانا وقع غير ظرف افاده سم واعلم
ان هنا ملازمة للظرفية او شبهها لكن شبه الظرفية فيها
ليس خصوص الجر بمن كما في عند ولدن وقبل وبعد بل
الجر بمن او الى كما في اين قاله الدماميني ومثل هنا ثم كما في شرح
الجامع قال ولذا غلط من زعم ان ثم في قوله تعالى واذا رايت
ثم رايت مفعول لرايت بل مفعوله محذوف اما اختصارا
اى واذا رايت ثم الموعود به او اقتصارا اى واذا حصلت

Copyright © King Saud University